

تجاوز نسبة العمال الأجانب فيها النسبة القانونية المصرح بها.

6 - سعت وزارة العمل لتنظيم وجود العمال الأجانب وخصوصا في الشركات النفطية العاملة في العراق وتهدف الوزارة إلى تقليل إعدادهم لتكون على وفق النسب القانونية.

7 - المشاكل الموجودة بين الاتحادات التي تمثل العمال جعل من دورها ضعيفاً، إذ تتسم كثيرة من تلك الاتحادات بالبحث عن المصالح الشخصية وليس الدفاع عن حقوق العمال.

8 - قوانين فك الارتباط اثرت على بعض مفاصل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فدور رعاية المسنين أصبحت تعتمد على المساعدات والتبرعات مما جعلها في وضع صعب، وكذلك تأثرت مراكز التدريب المهني ومراكز السلامة المهنية بشكل سلبي.

9 - من ضمن نشاطات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إطلاق القروض للمشاريع وهي على نوعين: قروض بمبلغ ثمانية ملايين وتسدد بشكل سنوي بلا فوائد وقروض الحاضنات الانتاجية وتبلغ ثلاثة ملايين وهي مخصصة للمشاريع الابتكارية. 10 - الفساد واحدة من الآفات التي تنخر بالمجتمع العراقي وتتأثر وزارة العمل بنوعين من الفساد، الأول الفساد في تطبيق القوانين التي تخص العمل والثاني فساد ضعاف النفوس الذين يستغلون الإعانات الاجتماعية، إذ يمكن يكون ثلث المستلمين للإعانات هم غير المستحقين لها.

11 - الوزارة في صدد اتخاذ إجراءات رادعة بحق من يستلم معونات اجتماعية وهو غير مستحق لها وخصوصا من موظفي الدولة، إذ تصل عقوبة ذلك إلى العزل من الوظيفة.

12 - اعتمدت الوزارة على استثمار أموالها من أجل زيادة التمويل ومن مشاريعها الناجحة مشروع معمل الدواجن في الديوانية.

التوصيات:

1 - ضرورة تشرع القوانين التي تخص قطاع العمل في العراق من أجل ضمان حقوق العمل، كما يجب تطبيق ما هو مشرع من تلك القوانين، إذ يسهم ذلك في تحسين واقع العمل والضمان الاجتماعي في العراق.

2 - تحتاج الوزارة إلى الاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية، إذ لم تسمح ظروف البلد الاستفادة من تلك الخبرات.

3 - تحتاج الوزارة إلى تطوير كوادرها الإدارية بشكل يتناسب مع حجم المهام التي تقوم بها.

ندوة: «وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: الرؤية والتحديات ومشروع النهوض»

المحاضر: الدكتور عادل الركابي وزير العمل والشؤون الاجتماعية المحترم

مدير الجلسة: الدكتور عقيل الخاقاني الزميل الراقي لمراكز الرافدين للحوار RCD / تاريخ الندوة: 2020/8/12

عقد مركز الرافدين للحوار RCD ندوة موسومة «وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: الرؤية والتحديات ومشروع النهوض» استضاف فيها وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور عادل الركابي، على قاعة سيرجيو دي ميلو في، استعرض الضيف مهام الوزارة ومشاريعها وأهم المعوقات التي تواجه عملها، مبينا أنها من الوزارات العريقة في الدولة العراقية إذ تأسست في سنة 1939، وترعى حاليا شرائح متعددة تضم عدة ملايين هم من ضحايا الحروب والأوضاع الصعبة التي مر بها البلد، وركز الدكتور الركابي في حديثه على ضرورة تفعيل القوانين وتطبيقها وتشريعها بشكل يسهم في تحسين واقع العمال في البلد، واستمع في نهاية الندوة إلى المداخلات من قبل السادة الحضور whom من النخب الأكاديمية والاجتماعية والسياسية في النجف الأشرف. وفي انتهاء اهم ما طرح في الندوة.

الاستنتاجات:

1 - خافت المشكلات السياسية والحروب التي مر بها العراق خلال العقود الماضية أو أوضاعا اجتماعية واقتصادية صعبة جعلت من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مسؤولة رعاية الملايين من العراقيين سواء من الفقراء أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعيلين المترغبين.

2 - عدم وضوح هوية الاقتصاد العراقي واعتماده على الريع جعل من توفر فرص العمل ازمة مزمنة في العراق.

3 - عدم احترام القوانين النافذة بخصوص شريحة العمال، ومنها قوانين ضمان الحقوق التقاعدية للعامل في القطاع الخاص يدفع نحو البحث عن التعين في دوائر الدولة.

4 - عدم وجود قطاع خاص نشط ولا استثمارات حقيقة أضافت شيئاً إلى نسب البطالة الموجودة في البلد.

5 - دخول العمال الأجانب بلا تأشيرة عمل مصحّ بها من وزارة الداخلية واستمرار تواجدهم بالعراق بعد انتهاء مدة اقامتهم يؤثر في اشغال فرص العمل بالنسبة للعامل العراقي، وهناك مشاريع

- 4 - تعاون الوزارات الأخرى في مسألة دخول العمال الأجانب للعراق، وتدقيق تأشيراتهم وعدم السماح بالإقامة بعد انتهاء التأشيرة.
- 5 - لابد من إيجاد آليات رادعة للحد من تجاوز ضعاف النفوس على مستحقات الرعاية الاجتماعية، ويسمح ذلك في زيادة اعداد المستفيدين من الاسر
- 6 - ضرورة إقامة مشاريع حقيقة من قبل الشباب المستفيدين من القروض التي تمنحها الوزارة وعدم تبذير الأموال مما يشكل عبئاً إضافياً عليهم عدم استحقاق سدادها.

